الفصل الثاني

الالتباس

الفصل الثاني

الالتباس

0- مدخل:

الالتباس من الظواهر اللغوية التي تُعَدّ شاذة والتي يجب، بالتالي، العمل على تلافيها درءا لأية عملية تشويش يمكن أن تحول دون التواصل السليم التام. إلا أن هذا لا يمنع من أن تكون هذه الظاهرة من أهم الظواهر وأغناها. فالالتباس لا تخلو منه لغة من اللغات وهو إلى ذلك قد يلحق الدلالة والتداول كما يلحق الصرف والتركيب والتنغيم. وليس الالتباس (بأنواعه) مجرد ظاهرة عرضية في جميع الأحوال، يسعى المتكلم في رفعها إما بوسائل مقالية أو وسائل مقامية. فمن غير النادر أن يُلبِس المتكلم (أو الكاتب) خطابه قصد تحقيق غرض تواصلي معين بل إنه يستخدم الوسائل الكفيلة بمنع رفع الالتباس وضمان استمراره. ليس كل التباس، إذن، مصدرَ تشويش (كما كان يظن بعض المناطقة) إذ منه ما يشكّل مقوما من مقومات التواصل "**البليغ**". لهذه الخاصية يتوجب على كل نظرية لسانية أن تعد العُدّة لرصد هذه الظاهرة بأنماطها المختلفة ومصادرها وأن تُوجِد الإواليات القمينةَ بوصفها وتفسيرها الوصف والتفسير الملائمين. في هذا البحث سنسائل نظرية النحو الوظيفي عما يمكن أن توفره من وسائل من شأنها أن تفي بهذا الغرض.

1- ما هو الالتباس؟:

تُعدّ ملتبسة العباراتُ التي من قبيل (1 أ-د):

(1) أ - رأيتُ عيني هند

ب - ما ألذَّ حب هند

ج - تتمنى هند أن تتزوج مصريا

د - أهَاجمْتَ من أحسن إليك؟!

لكل من هذه الجمل قراءتان اثنتان كما يتبين من الأزواج الجملية (2 أ – ب) و(3 أ – ب) و(4 أ – ب) و(5 أ – ب) على التوالي:

(2) أ – رأيت مُقلَتي هند

ب – رأيت جاسوسي هند

(3) أ – ما ألذ حب هند لخالد

ب – ما ألذ حب خالد لهند

(4) أ – تتمنى هند أن تتزوج مصريا أيا كان

ب – تتمنى هند أن تتزوج شخصا معينا وهو مصري الجنسية

(5) أ – أسألك هل هاجمت من أحسن إليك

ب – أنكِر عليك أن هاجمت من أحسن إليك.

نستخلص من المقارنة بين كل جملة من الزمرة (1 أ–د) والجملتين مرادفتيها أن العبارة الملتبسة هي كل عبارة وردت محتملة لقراءتين (أم أكثر). ويمكن بناء على ذلك صوغ تعريف الالتباس على الشكل التالي:

(6) "العبارة الملتبسة كل عبارة ترد محتملة لأكثر من تأويل واحد".

يمكن أن تكون العبارة الملتبسة مفردة واحدة أو جملة أو نصا كاملا على أساس أن التباس الجملة ناتج عن التباس إحدى المفردات التي تتضمنها وأن التباس النص يكمن، عامة، في التباس إحدى جُمَلِه أو التباس جُمَلِه جميعِها.

2- نحو تنميط للالتباس:

من الممكن تنميط الالتباس حسب معايير ثلاثة: (أ) طبيعتِه و(ب) حيِّزِه و(ج) مقصوديّته.

2-1- طبيعة الالتباس:

الالتباس من حيث طبيعته إما التباس دلالي أو التباس تداولي أو التباس بنيوي.

2-1-1- الالتباس البنيوي:

ينتج الالتباس البنيوي عن ورود الجملة (أو جزء من الجملة) – سطحا – قابلة لأن تُردّ إلى أكثر من بنية واحدة. مثال ذلك المكون **"حب هند"** في الجملة

(1 – ب) الذي يمكن إرجاعه إلى بنيتين تحتيتين اثنتين: بنيةٍ يشكّل فيها العنصر المضاف إليه "**هند**" المنفد * الفاعل وبنية يكون فيها العنصر ذاته متقبلا – مفعولا للعنصر المضاف "حب".

ومن المعلوم أن هذا الضرب من الالتباس البنيوي أدرجَ في الاستدلالات التي أوردت في الأعمال التوليدية التحويلية الأولى للبرهنة على ورود التمييز بين "البنية العميقة" و"البنية السطحية".

ومن الالتباس البنيوي، كذلك، أن يرد المكون قابلا لأن يعد فضلة (نعتا) للرأس ككل أو لعنصر من هذا الرأس حين يكون الرأس مركبا. من أمثلة ذلك الصفة "**الشقراء**" في الجملة (7) التي يمكن أن تُعلَّق ب "**الجارة**" كما يمكن أن تعلق بالمركب "**أخت الجارة**":

(7) أُعجبتُ بأختِ الجارةِ الشقراءِ

2-1-2- الالتباس التداولي:

تكون أمام التباس تداولي حين يتعلق الأمر بتعدد إما في الإحالة أو في القوة الإنجازية أو في الوظائف التداولية.

ترد العبارة الواحدة ملتبسةٌ من حيث إحالتها حين تأتي محيلة على عام وخاص أو معيّن ومطلقه في الوقت ذاته.

نقول عن عبارة ما إنها محيلة إحالة عامة حين تدل على ذوات متعددة أو طبقة من الذوات كما هو الشأن بالنسبة للعبارة "**المسلم**" في الجملة (8) مثلا:

(8) المسلم أخو المسلم

أما العبارة المحيلة إحالة خاصة فهي كل عبارة ترد دالة على ذات واحدة. مثال ذلك العبارة "**المسلم**" في الجملة (9) التي تحيل لا على طبقة من الذوات بل على عنصر واحد من هذه الطبقة:

(9) قابلت جارنا المسلم.

يمكن أن ترد العبارة الواحدة محيلة الإحالتين العامة والخاصة معا كما في الجملة (10):

(10) تفضل هند المسلم على غيره.

الجملة (10) تحتمل قراءتين اثنتين وهما:

(11) أ – تفضل هند المعتنق للإسلام على غيره من الناس.

ب – من بين مجموعة من الرجال، تفضل هند الرجل المسلم.

وتكون العبارة محيلة إحالة مطلقة حين تدل على ذات أو مجموعة من الذوات دون تعيين كما هو شأن العبارة "**مصري**" في الجملة (12):

(12) حبذا لو تزوجت هند مصريا

وترد العبارة محيلة إحالة تعيين حين تدل على ذات معينة يعرفها المتكلم ويمكن للمخاطب أن يتعرف عليها من أمثلة ذلك العبارة "**مصريا**" في الجملة التالية:

(13) تَحقّق حُلمُ هند فتزوجت مصريا

وقد ترد العبارة الواحدة محيلة إحالة إطلاق وإحالة تعيين في نفس الوقت كما هو الشأن في الجملة (1– ج) المكررة هنا للتذكير:

(1ج) تتمنى هند أن تتزوج مصريا

التي تحتمل، كما سبق أن بينا، أن ترادف (4 أ) أو (4 ب):

(4) أ – تتمنى هند أن تتزوج مصريا أيا كان

ب – تتمنى هند أن تتزوج شخصا معينا وهو مصري الجنسية.

ملحوظة: تعامَلنا، هنا، مع مفهوم الإحالة على أساس أنه مفهوم تداولي لا دلالي. ويبرر ذلك، كما بين ديك (ديك 1989) أن الإحالة عملية تقوم بين المتكلم والمخاطب يسعى المتكلم بواسطتها في تمكين المخاطب من التعرف على الذات المحال عليها وأن عملية التعرف هذه متوقفة على العلاقات المقامية (بالمعنيين الضيق والواسع للمقام) التي تربط المتخاطبين.

تواكب، كما هو معلوم، الفحوي القضويّ للجملة (أو للعبارة بوجه عام)، قوة إنجازية تكون "**إخبارا**" أو "**سؤالا**" أو "**أمرا**" أو "**وعدا**" أو "**إنذارا**"...

ويمكن التمييز، من حيث القوة الإنجازية، بين العبارات الأحادية القوة والعبارات التي لها أكثر من قوة إنجازية واحدة. مثال الفئة الأولى من العباراة الجملُ (14 أ– ج) التي تتضمن، على التوالي، القوّة الإخبار والقوة السؤال والقوة الأمر:

(14) أ – زارني خالد أمس

ب – هل ستسافر هند غدا؟

ج – أغلق الباب وأنت خارج!

أما العبارات التي تنتمي إلى الفئة الثانية فإنها تتضمن قوتين إنجازيتين اثنتين: قوةٌ إنجازية "حرفية" تدل عليها صيغة العبارة نفسها وقوة إنجازية "مستلزمة". من أمثلة ذلك الجملة (15):

(15) هل بإمكانك أن تُغلِق الباب؟

التي يمكن أن تُفهَم على أنها سؤال محض يلقيه من يريد التعرف، مثلا، على قدرات المخاطب في التنقل فتكون بمعنى (16):

(16) هل لديك القدرة على التحرك نحو الباب لتغلقه؟

كما يمكن أن تُفهَم على أنها التماس فتكون إذّاك بمعنى (17):

(17) { أطلب منك / أرجوك } أن تغلق الباب.

على هذا الأساس يمكن أن نقول إن الجملة (16) ملتبسة إنجازيا إذ تحتمل أن تؤوّل على أنها سؤال "**حقيقي**" أو على أنها التماس.

ومما يمكن أن يلاحظ في هذا الباب أن الالتباس الإنجازي درجات:

(أ) يبلغ الالتباس الإنجازي منتهاه حين تكون القوتان الإنجازيتان اللتان تحتملهما العبارة في نفس الدرجة من الورود كما هو الشأن بالنسبة للجملة (15)، مثلا؛

(ب) ويكون الالتباس الإنجازي أخفّ حين تُغلّبُ إحدى القوتين الإنجازيتين على الأخرى كما في الجملة (18) حيث من الواضح أن القوة المستلزمة (الالتماس) أورد، فيما يخص تأويل هذه الجملة، من القوة الحرفية (السؤال):

(18) هل تصاحبني إلى المسرح هذا المساء؟

فالمخاطب بهذه الجملة يدرك لأول وهلة أن المتكلم يطلب منه أن يصاحبه إلى المسرح أكثر من أنه يسأله عما إذا كان يريد أو يستطيع أن يفعل ذلك. إلا أن القوة المستلزمة وإن غلبت القوة الحرفية لا تحجُبها كليا بحيث لا يُمنَع أن تُفهم

الجملة على أساس قوتها الإنجازية الحرفية. فلا مانع يمنع من فهم الجملة (18) على أساس أنها مجرد سؤال وإن دُرج على وضع هذا الضرب من الأسئلة للتعبير عن الالتماس.

(ج) تلحق ظاهرة التحجّر القوةَ الإنجازية كما تلحق غيرها من جوانب العبارة دلالية كانت أم صرفية أم تركيبية. ويتجلّى التحجر الإنجازي في نزوع القوة المستلزمة إلى أن تصبح قوة حرفية. ويمكن أن نقول إن مسلسل التحجر الإنجازي يمر بالمراحل التالية:

(1) تُلحق القوة المستلزمة، في المرحلة الأولى، بالقوة الحرفية على أساس أنها قوة ثانوية قابلة للإلغاء، (أو التعليق على الأقل). في هذه المرحلة تكون الغلبة طبعا للقوة الحرفية على القوة المستلزمة.

(2) في المرحلة السابقة تظل القوة المستلزمة مرتبطة بالمقام بحيث يمكن أن ترد في مقامات وأن تعلق (أم تلغى إلغاء) في مقامات أخرى وتنتقل القوة المستلزمة، مع الاستعمال، تدريجيّا من وضع قوة ثانية إلى وضع قوة أولى فتصبح القوتان متساويتين من حيث الأهمية بحيث يمكن أن نقول إن العبارة آنذاك تتضمن قوتين إنجازيتين حرفيتين اثنتين وضعاً.

(3) ولا تلبث القوةُ المستلزمة أن تغلب القوة الحرفية الأصلية فتنزع إلى محوها محواً فتصبح بذلك القوة الحرفية الوحيدة.

ويمكن القول إن التحجر الإنجازي يبلغ منتهاه هذا أو يكاد في العبارات الاستفهامية المنفية حيث تكاد القوة المستلزمة "**الإخبار المثبت**" تشكّل وحدها القوة الحرفية لهذا الضرب من العبارات.

ويمكن أن نقول كذلك إن من العبارات النازعة نفس النزوع الجملَ الاستفهامية التي تُستَهلّ بأفعال الاستطاعة كالجملتين (18 أ-ب):

(18) أ – هل تستطيع أن تناولني الملح؟

ب – هل يمكن أن تعيرني معطفك اليوم؟

في هذه الفئة من العبارات يُلاحظ أن الفعل المستهلّ به فقد فحواه (دلالته على الاستطاعة) فأصبح السؤال عن الاستطاعة غيرَ وارد وحل محله الطلب، طلب المتكلم من المخاطب أن يحقق الواقعة الدال عليها حمل الجملة (مناولته الملح؛ إعارته المعطف).

على أساس هذا التدرج في مسلسل التحجر الذي يلحق القوة الإنجازية يمكن وضع سلمية تكشف عن درجات الالتباس الإنجازي كما يلي:

(أ) حين تتضمن العبارة قوةً إنجازية واحدة (سواء أكانت هذه القوة قوة حرفية أصلية أم كانت قوة مستلزَمة فأصبحت، بفعل التحجر، قوة حرفية) فلا التباس؛

(ب) حين تكون الغلبة لإحدى القوتين الإنجازيتين يحصل التباس لكنه شبه مرفوع بفعل ترجيح إحدى القوتين، القوة الغالبة؛

(ت) ويبلغ الالتباس أقصى درجاته حين ترد العبارة محتملة لقوتين إنجازيتين اثنتين متساويتين في الأهمية لا يمكن ترجيح إحداهما على الأخرى.

(ج) من المبادئ العامة التي تحكم عملية التواصل الناجحة أن يكون المتحدّث عنه واحداً، أي أن يكون للخطاب محور واحد كما هو الشأن في النص التالي (نجيب محفوظ: **خان الخليلي**):

(19) "وفي اليوم الأول من أيام الصيام كان أحمد عاكف (ي) تعبا مرهقا... ومضى (ي) إلى الوزارة... وعاد (ي) إلى البيت... وذهب (ي) إلى الحمام..."

يتضمن هذا النص السردي محورا واحدا هو "**أحمد عاكف**". ويشكّل هذا المحور محط الحديث في كل الجمل التي يتكون منها النص كما تؤشّر إلى ذلك قرينة تماثل الإحالة (ي): جميع المحمولات الفعلية الواردة في النص مسندة إلى مكون فاعل دال على نفس الذات.

في مقابل النصوص التي من قبيل (19)، نجد نصوصا ملتبسة محوريا كما هو الشأن بالنسبة للنص التالي مثلا:

(20) "دخل خالد القاعة فرأى بكرا جالسا ورآه بكر فابتسم له وصافحه..."

في هذا النص محوران اثنان: "**خال**" و"**بكر**" ويتولّد عن تواجد هذين المحورين التباس في مستوى ضمائر المحمولين "**ابتسم**" و"**صافح**" بحيث يمكن أن تعود هذه الضمائر إما على المحور الأول "**خالد**" أو المحور الثاني "**بكر**" كما يتبين من القراءتين التاليتين للنص (20):

(21) أ – "دخل خالد (ي) القاعة فرأى (ي) بكرا (ح) جالسا ورآه (ي) بكر (ح) فابتسم (ي) له (ح) وصافح (ي) ه (ح)..."

ب – دخل خالد (ي) القاعة فرأى (ي) بكرا (ح) جالسا ورآه (ي) بكر (ح) فابتسم (ح) له (ي) وصافح (ح) ه (ي)..."

يُلاحظ أننا قصرنا الحديث، في باب الالتباس الوظيفي، على الوظيفة المحور دون باقي الوظائف التداولية الأخرى وخاصة وظيفة البؤرة. ولعل من أهم ما يعلّل ذلك أن وظيفة المحور، في مقابل وظيفة البؤرة، لا يسوغ أن تُسند إلى أكثر من مكون واحد استنادا إلى تعدّدَ محاور الخطاب الواحد يُحدث، عامة، "**تشويشا**" على عملية التواصل وقد يؤدّي إلى إفشالها. أما البؤرة فيمكن أن يتكرر إسنادها في نفس الخطاب دون أن يمس ذلك بنجاح عملية التخاطب. ومما يسوّغ ذلك أنه من الممكن أن ندلي بمعلومات جديدة متعددة بالنسبة لنفس المحور في حين أنه من العسير أن نتحدث عن محاور متعددة في نفس الوقت.

2-1-3- الالتباس الدلالي:

يحدث في عبارة ما التباس دلالي حين تتضمن هذه العبارة مكونا يحمل أكثر من معنى واحد كما هو الشأن بالنسبة للجملة (1 أ) المكررة هنا للتذكير:

(1 أ) رأيتُ عيني هند

التباس هذه الجملة ناتج عن ورود المكون «**عيني**» في هذا السياق، دالا على معنيين، على عضوي البصر وعلى جاسوسين.

ويختلف الالتباس الدلالي عن أنماط الالتباس الأخرى من حيث الخصائص التالية:

(1) الالتباس البنيوي يَكْمُن، كما رأينا، في تعدد البنيات للعبارة الواحدة في حين أن الالتباس الدلالي ينتج عن تعدد المعاني للمكون الواحد في عبارة ذات بنية واحدة، مفادُ ذلك أن الالتباس البنيوي تعدّد في البنيات بيد أن الالتباس الدلالي تعدد في المعنى.

فإذا قرنا بين الجملتين (1 أ) و(أ ب)، مثلا، توصلنا إلى ما يلي:

(أ) كلتا الجملتين ملتبستان محتملتان لقراءتين هما (2 أ – ب) بالنسبة للجملة الأولى و(3 أ– ب) بالنسبة للجملة الثانية؛

(ب) الالتباس في (1– ب) راجع إلى أن المكون الإضافي («**حب هند**») آيل إلى بنيتين اثنتين، «**حب شخص ما لهند**» و«**حب هند لشخص ما**» مع أن الدلالة المعجمية للمفردات الواردة في هذه الجملة لا تتغير؛

(ج) في مقابل ذلك، نجد الالتباس في (1 أ) كامنا في أن المكون «عيني» دال على معنيين اثنين مع أن بنية المكون الإضافي «**عيني هند**» واحدة.

(2) التمييز بين الالتماس الدلالي والالتباس الإحالي واضح: فالالتباس في الحالة الأولى كامن في المفهوم في حين أن الالتباس في الحالة الثانية كامن في الما صدق. مثال ذلك أن "**مفهوم**" المكون "**مصريا**" في الجملة (1ج) واحد فلا التباس دلاليا، إذن، وإنما الالتباس في كون هذا المكون وَرَد محيلا على مطلق وعلى معين في الوقت ذاته (أو ورد محتملا الإحالة على مطلق والإحالة على معيّن معا).

(3) يختلف الالتباس الدلالي اختلافا بيّنا عن الالتباس التداولي الإنجازي حيث إن الالتباس الأول يتعلق بمعنى العبارة (أو فحواها) في حين أم الالتباس الثاني يكمن في الفعل اللغوي (أو القوة الإنجازية) الذي يواكب التلفظ بالعبارة، رائز هذا الاختلاف أن من الممكن أن يكون للعبارة معنيان والفعل اللغوي واحد كما هو الشأن بالنسبة للجملة (1 أ) وأن يُواكب العبارة فعلان لغويان ومعناها (فحواها) واحد كما في الجملة (1 د) مثلا.

نستخلص مما سبق أن الالتباس، من حيث طبيعته ثلاثة أنماط: التباس بنيوي والتباس دلالي والتباس تداولي وأن الالتباس التداولي يمكن أن يكمن في القوة الإنجازية أو في الوظيفة المحور أو في الإحالة كما يوضح ذلك الرسم التالي:

(22) الالتباس (من حيث طبيعته)

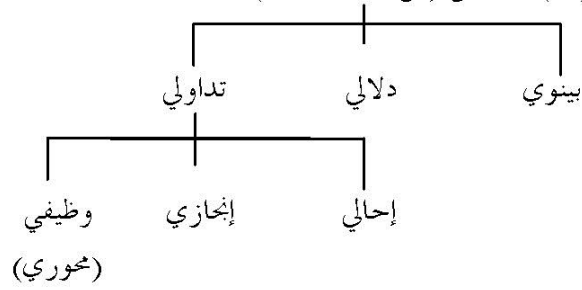

2-2- حيز الالتباس:

كان التصنيف الذي وضعناه للالتباس في الفقرة السابقة يعتمد طبيعة الالتباس (أو مصدره). وفي هذا المبحث نعيد تصنيف نفس الظاهرة اعتمادا لمعيار آخر، معيار الحيّز.

يمكن، نظريا، أن يتموضع الالتباس إما في الطبقة العليا من الجملة، أي **الطبقة الإنجازية** أو في الطبقة الثالثة، **طبقة القضية**، أو في **الحمل** حيث يمكن أن يلحق المحمولَ أو أحدَ حدوده (موضوعاته ولواحقه).

تقدّم أن الالتباس الذي يلحق الجملة في مستوى الطبقة الإنجازية كامن في ورود الجملة محتملة لأكثر من قوة إنجازية واحدة. وقد فصلنا القول في أن الالتباس الإنجازي درجات وأنه يتفاوت حسب أهمية القوتين الإنجازيتين المتواردتين في نفس العبارة.

ونستطيع أن نقول إننا أمام التباس قضوي (= التباس يتموضع في طبقة القضية) حين تحتمل الجملة أكثر من قضية واحدة: مثال ذلك الجملة (23) التي تعني حرفيا فحواها القضوي الذي يتكون من مجموع دلالات مفرداتها وتعني استلزاما إما (24 أ) أو (24 ب):

(23) نافذة حجرة هند مُغلَقة.

(24) أ – هند نائمة

ب – هند ليست في حجرتها

ويتموضع الالتباس في الحمل ذاته حين يتعلق الأمر إما بالمحمول أو بأحد حدوده، سواء أكان الحد موضوعا أم لاحقا.

من أمثلة الالتباس الكامن في المحمول الجملة (25) حيث المحمول الفعل «**قذف**» وارد محتملا لمعنيين: معنى القذف بشيء ما ومعنى الشتم:

(25) قذف خالد بكرا

حين يتعلق الأمر بأحد الحمل يمكن أن يكون الالتباس التباساً إحاليا كما في الجملة (1 – ج) أو التباساً دلاليا كما في الجملة (1 – أ) أو التباسا محوريا كما هو الشأن بالنسبة للضمائر الواردة في النص (20) مثلا. ويوضح ذلك الرسم التالي:

(26) الالتباس (من حيث حيزه)

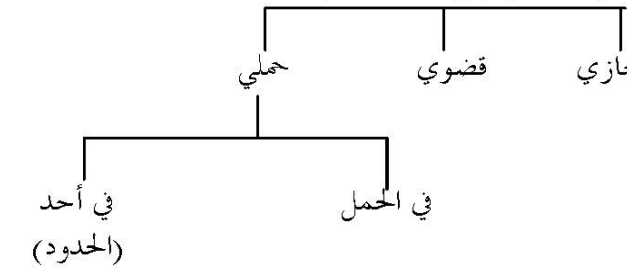

لحد الآن فحصنا حالات الالتباس المفرد، أي الحالات التي تتضمن فيها الجملة التباساً واحدا يتموضع إما في مستوى طبقة الإنجاز أو في مستوى طبقة القضية أو في مستوى طبقة الحمل. ثمة حالات أخرى تتضمن فيها الجملة أكثر من التباس واحد. من ذلك إمكان ورود الجملة ملتبسة من حيث القوة الإنجازية ومن حيث الفحوى القضوي معا كما هو شأن الجملة (27)، مثلا، التي قد تُفهَم على أنها مجرد إخبار عن برودة الجو في الحجرة أو طلب لإغلاق النافذة فتكون حسب القراءة الثانية مرادفة للجملة (28):

(27) الجو بارد في هذه الحجرة.

(28) أغلق النافذة من فضلك

وقد يمكن الالتباس في المحمول وفي أحد الحدود أو في أكثر من حد واحد فتتضاعف بذلك القراءات الممكنة للجملة.

إلا أننا يمكن أن نتوقع أن الالتباس المتعدّد من شأنه أن يفوقَ نجاح عملة التواصل بحيث يمكن أن نقول إن ثمة سلمية بين العبارة الأحادية القراءة والعبارة المتعددة القراءات (= التي تتضمن أكثر من موطن التباس واحد) تُتّخذ مقياسا للتواصل الناجح: تكثر حظوظ نجاح التواصل بقدر ما تقل مواطن الالتباس وتقل حظوظ نجاح التواصل في المقابل، بقدر ما تكثر مواطن الالتباس. ويمكن صوغ هذا الضرب من السلميّات بالشكل التقريبي التالي:

(29) عبارة أحادية القراءة عبارة ثنائية القراءة>عبارة متعددة القراءات

تواصل ناجح > تواصل ممكن > تواصل مشوش

تحكم هذه السلمية التخاطب العادي؛ أما الخطاب الأدبي (وكل خطاب لا تكون فيه الوظيفة التواصلية الوظيفة الرئيسية) فلا يخضع لها بل يمكن أن يكون تعدد القراءات مقوّما من مقوماته الأساسية.

2-3- الالتباس المقصود/الالتباس العرضي:

كانت جميع أنماط الالتباس التي عرضنا لها لحد الآن تتسم بطابع العَرضيَّة، معنى ذلك أن الالتباس، في ما عرضنا له، التباسٌ غير مقصود أما الالتباس المقصود – أو ما يمكن تسميته «**الإلتباس**» – فإنه يحصل في الحالات التي يستعمل فيها

المتكلم العبارة الواحدة بأكثر من معنى واحد مع نية إيراد كل المعاني التي تحتملها العبارة. من العبارات الملتبسة التباسا مقصودا العبارات المتحجرة التي تستَرد، في سياق معين، معناها الحرفي المفقود فيضاف إلى معناها الإجمالي الذي تدلّ عليه عادة كعبارات متحجرة. مثال ذلك العبارة «**كثير الرماد**» التي تأخذ في السياق التالي معناها الإجمالي «**مضياف**» ومعناه الحرفي (الذي فقدته):

(30) كنت أعلم أن هندا كثيرة الرماد لكنني لم أكن أعلم أن بمطبخها هذا العدد الهائل من القدور.

ويكمُن الاختلاف بين النوعين من الالتباس في أمور أساسية ثلاثة:

(1) يتولد الالتباس العرضي من تعدد إمكانات فهم العبارة نفسها دون أن يكون ذلك عن قصد عن المتكلم في حين أن الالتباس المقصود ينتج عن نية المتكلم في إيراد العبارة محتملة لأكثر من دلالة واحدة:

(2) يترتب عن هذه الخاصية أن الالتباس العرضي قابل أن يُرفع. ويتم رفعه إما عن طريق المقام أو عن طريق السياق فتترجح آنذاك إحدى القراءات على القراءات الأخرى كما يتبين من المقارنة، مثلا، بين الجملة (1 أ) المكررة للتذكير والجملتين (31 – ب):

(1 أ) رأيت عيني هند

(31) أ – رأيت عيني هند فبهرني احورارهما.

ب – رأيت عيني هند حين كانا يسألان الناس عن خالد.

أما الالتباس المقصود فلا يرفعه المقام ولا السياق بل إن المتكلم يُسخّر المقام أو السياق (أو هما معا) لضمان استمرار الالتباس عبر خطاب كامل.

(3) نعثر على الالتباس العرضي في الخطاب التواصلي العادي، غالبا، في حين أن الالتباس المقصود يشكل سمة من سمات الخطاب الموسوم (الخطاب الأدبي، الخطاب الساخر...).

3- من «الظاهر» إلى «الخفي»: درجات الالتباس:

عرضنا في مكان آخر (المتوكل 1982) لما ورد في كتب أصول الفقه عن تصنيف النصوص حسب درجات «**ظهورها**» و«**خفائها**». وتبين لنا، استخلاصا

مما كتبه الأصوليون في هذا الباب، أن النصوص، من حيث هذا المعيار، ثلاثة أنواع وهي:

(أ) **الظاهر** وهو كل نص غير ملتبس، أحادي القراءة، سواء أكان غير ملتبس أصلا أم رُفع التباسه. ويمكن التمييز داخل هذه الفئة من النصوص بين الأنماط التالية:

(1) النص ذي الدلالة الواحدة أو ما أصبح بفضل المقام أو السياق، ذا دلالة واحدة؛

(2) النص ذي الإحالة الخاصة أو ما خصصت إحالته؛

(3) النص ذي الإحالة المقيدة أو ما قُيّدت إحالته.

وثمة فرق بين غير الملتبس أصلا والمرفوع التباسه مقاما أو سياقا من حيث يمكن القول إن الأول أظهر من الثاني إذ لا يحتاج أيّ إوالية خارجية «**تُظهره**».

(ب) **المجمل** وهو كل نص متعدد القراءات بدون وجود مرجّح (مقامي أو سياقي) لإحدى هذه القراءات. ويكمن الإجمال إما في الدلالة كأن يتضمن النص مفردة من قبيل المشترك اللفظي أو في الإحالة كأن يرد في النص ما يحيل إحالة عامة أو إحالة مطلقة.

(ج) **الخفي** وهو كل نص يتعذّر تأويله. ويسميه بعضهم كذلك، "**متشابها**". ويختلف الخفي عن المجمل وعن الظاهر في أنه لا إمكان لإدراك فحواه سواء عن طريق المقام أم عن طريق السياق كما يتضح من الأمثلة الموردة في هذا الباب والتي تشكل، غالبا، رموزا مستغلقة من قبيل «**حم**»، «**الم**». و«**عسق**» وغيرها.

انطلاقا من التحديدات الواردة في الكتابات الأصولية يمكن صوغ درجات الالتباس بين الأنواع الثلاثة من النصوص في شكل السلمية التالية:

(32) خفي > مجمل > ظاهر.

ما يمكن إفادته من الدراسة الأصولية لظاهرة الالتباس أمران: **أولا**، التنبيه إلى وجود ضرب من النصوص غير ممكن تأويلها وهي النصوص «**الخفية**»؛ **ثانيا**، التنبيه إلى كون النص غير الملتبس أصلا أظهر من النص المرفوع التباسه بقرينة مقامية أو قرينة سياقية.

في المقابل، يتوجّب أن نضيف إلى تصنيف الأصوليين، إذا أردنا استخدامه، ما يلي:

(أ) تحديد مفهوم النص الخفي على أساس أنه يشمل كل نص يستعصي إدراك دلالته سواء أكان ذلك عن قصد (= النصوص المرموزة أو المكتوبة في لُغيَّةٍ خاصة...) أو عن غير قصد؛

(ب) التمييز بين الإجمال العرضي والإجمال المقصود على أساس التحديدين اللذين وردا في الفقرة السابقة للالتباس (العرضي) والإلباس؛

(ج) توسيط مقولة «**المُظهر**» بين مقولتين «**المجمل**» و«**الظاهر**» على أساس أنها تشمل النصوص المجملة التي تم تبيينها، النصوص الملتبسة التي رُفع التباسها مقاميا أو سياقيا؛

(د) توسيع مفهوم الإجمال لكي يشمل الالتباس الإنجازي بالإضافة إلى الالتباس الدلالي (الذي يمكن أن يحصل في مستوى القضية أو في مستوى الحمل أو في مستوى أحد مكوناته).

بفضل هذا الإضافات يمكن صوغ سلمية وضوح دلالة العبارات اللغوية بالشكل التالي:

(33) خفي > مجمل مقصود > مجمل عرضي > مُظهر > ظاهر

وتستدعي السلمية (33) الملاحظات الآتية:

(1) طرفا السلمية قطبان:عبارة واضحة الدلالة من حيث إنها لا تحتمل إلا قراءة واحدة وعبارة مستغلقة الدلالة بحيث يتعذر تأويلها عن طريق الإواليات العادية؛

(2) يشكّل حيزَ الالتباس في السلمية (33) أصناف ثلاثة من العبارات مجمل مقصود ومجمل عرضي ومظهر. وتتفاوت الأصناف الثلاثة من حيث درجات الالتباس. فالمظهر لم يعد يتضمن التباسا وأصبح، وبالتالي، أدخلَ في خانة الظاهر إلا أنه أقل ظاهرية منه بحكم أصله الملتبس؛ والمجمل العرضي أقل التباس من المجمل المقصود لتوافر إمكانات رفع التباسه (= إظهاره) في المقام أو في السياق في حين أن التباس المجمل المقصود لا يتأتى رفعه لمقصوديته ذاتها.

4- النحو الوظيفي والعبارات الملتبسة:

حان الوقت الآن، بعد أن عرضنا لظاهرة الالتباس ولأنماط الالتباس ودرجاتـــه، أن نُسائِل نظرية النحو الوظيفي عما توفره من إواليات تكفل الوصفَ الملائم لهذه الظاهرة.

4-1- التأويل في النحو الوظيفي:

المقصود هنا بالتأويل العملية (أو مجموعة العمليات) الذهنية التي يقـــوم بهـــا المتلقي (مخاطب، مستمع، قارئ...) لإدراك معنى عبارة لغوية ما (نص، جملة، جزء جملة...) منجزة في مقام معين. ولإدراك معنى العبارة اللغوية، يتوجب، بوجه عام، الوصول إلى فحوى العبارة ذاتها من جهة وإلى قصد المتلفظ بها من جهة ثانية.مفاد هذا أن عملية التأويل يجب أن تنصبّ، في الأحوال العادية، على المحتـــوى القضـــوي للعبارة وعلى القوة الإنجازية المواكبة له معاً.

وتتم عملية التأويل بنجاح كامل حين تحصل المماثلة بين العناصر الثلاثة التالية[1]:

(أ) فهم المتلقي و(ب) دلالة العبارة و(ج) قصد المتكلم، كما يتبين من الرســـم التالي:

(34) **تأويل ناجح: فهمْ = دلالة العبارة = قصْد**

تقدّم أن مستعمل اللغة الطبيعية يستخدم، في تأويله للعبارات اللغوية، ملكتـــه اللغوية الصرفَ وحدها إذا كانت العبارة توفر من المعلومات ما يكفـــي لتأويلـــها، والملكات الأخرى، إضافة إلى الملكة اللغوية، حين يحتاج التأويل معلومات غير لغوية. وتقدّم كذلك أن هذا يعني أن نموذج مستعمل اللغة الطبيعية يشتغل بالكيفية التاليـــة: يضطلع القالب النحوي بتأويل العبارة حين تتوافر في العبارة نفسها جميع المعلومـــات التي يتطلبها التأويل – وهذه حالة يمكن أن نقول إنها نادرة – وتنضاف إلى القالـــب النحوي قوالب أخرى (= القالب المعرفي، القالب المنطقين القالب الإدراكـــي...) في حالة الاحتياج إلى معلومات غير متوافرة في العبارة المراد تأويلها، معلومات تســـتمد من القالب المعرفي أو القالب الاجتماعي أو القالب الإدراكي أو منها جميعها.

طريقة الاشتغال هذه يمكن اعتبارها طريقة عامة إذ إن نموذج مستعمل اللغـــة الطبيعية يتخذها حين القيام بعملية التأويل سواء أتعلق الأمر بالعبارات الأحاديـــة

(1) انظر مزيدا من التفصيل حول ترابط هذه العناصر في (ديك 1989).

الدلالة أم بالعبارات الملتبسة، كما سنبين في الفقرتين التاليتين حيث نعرض، بالتوالي لتأويل العبارات الملتبسة التباسا عرضيا والعبارات الملتبسة التباسا مقصودا.

4-2- الالتباس العرضي:

تبيّن في التنميط الذي اقترحناه للالتباسات الممكنة، أن الالتباس إما بنيوي أو دلالي أو تداولي. وفي هذا المبحث، نستكشف الإمكانات المتوافرة في النحو الوظيفي لمقاربة هذه الأنواع الثلاثة من الالتباس وما يتفرع عن كل نوع منها.

4-2-1- الالتباس البنيوي:

يكمُن الالتباس البنيوي، كما تقدم، في ورود العبارة الواحدة محتملة لبنيتين (أو أكثر). ومثّلنا لهذا الضرب من الالتباس بالعبارتين (1 ب) و(7) المكررتين هنا للتذكير:

(1 ب) ما ألذّ حب هند

(7) أعجبت بأخت الجارة الشقراء

ما يمكن اقتراحه في إطار النحو الوظيفي لرصد الالتباس البنيوي هو إرجاع العبارة المتضمنة لهذا النوع من الالتباس إلى بنيتين تحتيتين (أو بنيات تحتية حسب تعدد القراءات الممكنة). على أساس هذا الاقتراح، بِنيتَا الجملة (1 ب) التحتيتان هما البنيتان (35) و(36):

(35) خب **و**ي: [عج س ي: [حض وي [غ تا [ل.ذ.د {أفْعلْ} ص (ع1 ذ س1: حب س (ع1 ث س ك: هند) منف فا) متض مح)]] بؤجد]]

(36) خب **و**ي: [عج سي: [ثب حض وي: [غ تا[ل.ذ.د{أفْعلْ} ص (ع1ذ س1: حبس (ع1 ث س ك: هند) متق مف) متض فا مح)]] بؤجد]]

حيث عج = تعجب[1].

(1) اقترحنا في مكان آخر (المتوكل قيد الطبع) أن تحلل العبارات التعجبية على أساس أنها عبارات قولها الإنجازية «**الإخبار**» أو «**الاستفهام**» ووجهها القضوي تعجب. واقترحنا في هذا السياق أن يؤشر لهذا الوجه بواسطة مخصص القضية، **عج**، على أساس أن يتحقق هذا المخصّص في شكل صُرفات خاصة أو في شكل تنغيم خاص.

وحسب نفس الاقتراح، يمكن صوغ البنيتين التحتيتين للجملة (7) على الشكل التالي:

(37) خب وي: [سي: [ثب مض وي: [تا [ع.ج.ب{أُفْعِلْ}ف
(ع1ذ س1: تُ) متض فا مح
(ع1ذ س2: أختس (ع1 ث س ك: جارة س: شقراء ص)ما)
متق بؤجد]]]].

(38) خب وي: [سي: [ثب مض وي: [تا [ع.ج.ب{أُفْعِلْ}ف
(ع1ذ س1: تُ) متض فا مح
(ع1ث س2: أختس (ع1 ث س ك: جارة س ما) شقراء ص)
متق بؤجد]]]].

تختلف البنية (35) عن البنية (36) في كون المقيد الثاني (هند) في الموضوع (س 1) يأخذ الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل في البنية الأولى في حين أنه يأخذ الوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التركيبية المفعول في البنية الثانية. هذا الفرق في الوظيفتين الدلالية والتركيبية كاف لرصد الفرق بين القراءتين اللتين تحتملهما الجملة (1 ب).

أما التمايز بين البنية (37) والبنية (38) فيكمن في أن العنصر «**الشقراء**» الواردة في الحد الموضوع الثاني (س2) مقيد للمقيد «**جارة**» في البنية الأولى بينما يأخذ في البنية الثانية وضع مقيد للمقيد المركب «**أخت جارة**» رمته. هذا التأشير للفرق بين وضعي العنصر «**شقراء**» في البنيتين (37) و(38) يكفل رصد التمييز بين قراءتي الجملة (7).

4-2-2- الالتباس الدلالي:

مر بنا أن الالتباس الدلالي ينتج عن تضمن العبارة الواحدة مكونا (أو أكثر من مكون) يحتمل أكثر من معنى واحد. ومثلنا لهذا الضرب من الالتباس بالجملتين (1 أ) و(25). لنأخذ الجملة (25) لنرى كيف يتم تأويلها حسب المسطرة المتخذة في النحو الوظيفي. بنية هذه الجملة التحتية هي البنية (39):

(39) خب وي: [س ي: [ثب مض وي: [تا [ق.ذ.ف{فَعَل}ف

(ع1ذ س1: خالد) منف فامح (ع1 ذ س2: بكر)
متق مف بؤجد]]]].

وفقا للمسطرة العامة المتبعة في تأويل الجمل غير الملتبسة يُعوض المحمول بتعريفه الدلالي فيُحصل على بنية تأويلية تمثل لمعنى العبارة المعينة بالأمر. وبما أن محمول الجملة (25) واردٌ محتملا لمعنيين اثنين فإنه يتحتم تعويضه، كما سبق أن بينا، بتعريفين دلاليين اثنين. وبذلك يتم تأويل البنية (39) عن طريق بنيتين تأويليتين اثنتين هما البنية (40) التي تمثل للمعنى الأول والبنية (41) التي تمثل المعنى الثاني:

(40) خب وي: [س‌ي: [ثب مض وي: [تا [ض.ر.ب{فَعَل}ف
(ع1 ذ س1: خالد) منف (ع1 ذ س2: بكر) متق
(ع1 ذ ص2: حجر) أد (ص2: بعد) مك]]]].

(41) خب وي: [س‌ي: [ثب مض وي: [تا [ش.ت.م.{فَعَل}ف
(ع1 ذ س1: خالد) منف (ع1 ذ س2: بكر) متق]]]].

4-2-3- الالتباس التداولي:

الالتباس التداولي، كما سبق أن بيّنا، يكمن في الإحالة أو في الوظيفة المحور أو في القوة الإنجازية. يحصل التباس في الإحالة حين يرد الحدّ الواحد محيلا إحالة إطلاق وإحالة تقييد كما هو الشأن في الجملة التالية:

(42) ستتزوج هند مصريا

حيث يحيل الحد «**مصريا**» على أي شخص يحمل الجنسية المصرية وعلى شخص بعينه من صفاته أنه مصري الجنسية. هاتان القراءتان الإحاليتان للجملة (42) يُمكِن رصدهما بإرجاع هذه الجملة إلى البنيتين التحتيتين التاليتين:

(43) خب وي: [س‌ي: [ثب سق وي: [غ تا [ز.و.ج{تفعّل}ف
(ع1ث س1: هند) منف فا مح
(ط ن ذ س2: مصري) متق مف بؤجد]]]].

(44) خب وي: [س‌ي: [ثب سق وي: [غ تا [ز.و.ج{تفعّل}ف
(ع1 ث س1: هند) منف فا مح (ق ن ذ س2: مصري) متق
مف بؤجد]]]].

حيث: سق = مستقبَل (الزمان)

يكمن الفرق بين البنيتين التحتيتين (43) و(44) في أن الحد الموضوع الثاني (س2) يتضمن، من بين مخصصاته، المخصّص الإحالي «**مطلق**» المرموز إليه بالرمز **ط** في البنية الأولى بينما يتضمن، في البنية الثانية، المخصص الإحالي «**مقيّد**» المرموز إليه بالرمز **ق**.

مرّ بنا أن من الالتباس الوظيفي ورود النص الواحد (أو الجزء الواحد من النص الواحد) متضمنا محورين اثنين أو أكثر، وأن تعدد المحاور هذا يؤدي إلى تعدد في إحالات الضمائر التي ترد في هذا الضرب من النصوص. وقد مثلنا لذلك بالنص (20) المعاد سوقه هنا للتذكير:

(20) «دخل خالد القاعة فرأى بكرا جالسا ورآه بكر فابتسم له وصافحه...»

يقع الالتباس، كما بيّنا، في الضمائر التابعة للفعلين «**ابتسم**» و«صافح» من حيث إنها يمكن أن تعود إما على المحور الأول «**خالد**» أو على المحور الثاني الطارئ «**بكر**» كما يتضح من التمثيلين (21 أ- ب).

لرصد هذا النوع من الالتباس في إطار نفس المبدأ العام، ترجع الجملتان المتعاطفتان «**ابتسم له وصافحه**» إلى البنيتين التحتيتين (45) و(46):

(45) خب **وي**: [سي: [ثب مض وي: [تا [ب.س.م{أفتعل}ف (ع1ذ سي: =) منف فا مح (ع1 ذ سح: ه) مستف]] بؤجد]].
و[خب **ويُ**: [سيُ: [ثب مض ويُ: [تا[ص.ف.ح {فَاعَل}ف (ع1ذ سي: =) منف فامح (ع1 ذ سح: هُ) متق مف]] بؤجد]]].

(46) خب **وي**: [سي: [ثب مض وي: [تا [ب.س.م{أفتعل} ف (ع1ذ سح: =) منف فا مح (ع1 ذ سي: ه) مستف]] بؤجد]].
و[خب **ويُ**: [سيُ: [ثب مض ويُ: [تا[ص.ف.ج {فَاعَل}ف (ع1ذ سح: =) منف فامح (ع1 ذ سي: ه) متق مف]] بؤجد]]].

يكمن الاختلاف القائم بين البنيتين التحتيتين (45) و(46) في أن الوظيفة التداولية المحور مسندة، في البنية الأولى إلى الضمير (سي) على أساس أنه يعود على «**خالد**» وأن هذه الوظيفة مسندة في البنية الثانية إلى الضمير (سح) العائد على «**بكر**».

مفاد ذلك أن الضمير المنفد – الفاعل يُكوّن «**سلسلة محورية**» مع «**خالـــد**» في البنية الأولى ومع «**بكر**» في البنية الثانية.

أما الالتباس الذي يحصل في مستوى القوة الإنجازية فـــيمكن رصـــده طبقـــا للمسطرة التالية:

(1) إذا كانت القوة الإنجازية المستلزمة هي القوة الغالبة (= القـــوة الـــتي ينـــوي المتكلم تمريرها). حيث لا التباس، أمكن رصدها إما في البنية التحتية الممثل لها في القالب النحوي ذاته إضافة إلى القوة الإنجازية الحرفية مع التأشـــير لغلبـــة الأولى على الثانية أو في بنية تحتية مشتقة يمثل لها في القالب المنطقي إذا كانت غير مدلول عليها بأي وسيلة صورية (صرفية، تركيبية...) كما اقترحنـــا في مكان آخر (المتوكل 1993 ب).

(2) أما في حالة الالتباس الإنجازي الحقيقي، أي حين ترد العبارة الواحـــدة محتملـــة لقوتين إنجازيتين اثنتين على التساوي، فيلزم آنذاك إرجاع العبارة إلى بنيتين تحتيتين اثنتين تمثل احدهما للقوة الأولى (= القوة الحرفية) وثانيتهما القوة المستلزمة. مثال ذلك الجملة (47) التي يمكن أن تُفهم، خارج السياق، إما على أنها سؤال محـــض أو على أنها إنكار (من المتكلم على المخاطب أن يكون قد رجع):

(47) لماذا رجعت؟!

على أساس أنه لا يوجد مرجع لإحدى القوتين على الأخرى وأنهما، بالتـــالي متساويتان من حيث الأهمية، يتوجب، في إطار المسطرة العامة التي اتبعناهـــا لحـــد الآن، إرجاع الجملة (47) إلى بنيتين تحتيتين هما (48) و(49):

(48) سهـــ [سو وي: [ثب مض وي: [تا [ر.ج.ع. {فَعَلْ} ف (ع1 ذ س1: تَ) منف فا مح (ص1: ماذا) عل بؤجد]]]].

حيث: عل = علة؛ سهـــ = استفهام؛ سو = سؤال؛

(49) سهـــ [نك وي: [ثب مض وي: [تا [ر.ج.ع. {فَعَلْ} ف (ع1 ذ س1: تَ) منف فا مح (ص1: ماذا) عل بؤجد]]]].

حيث: نك = إنكار.

ملحوظة: اقترحنا في مكان آخر (المتوكـــل 1993 ب) أن ترصـــد القـــوة الإنجازية المستلزمة في القالب النحوي ذاته بالتأشير لها مع القوة الإنجازية الحرفية إذا

كانت مدلولا عليها بصيغة الجملة (أو بخاصية صورية ما) كما هو الشأن بالنسبة للجملة (50):

(50) أو تلطم أباك؟!

حيث القوة الإنكار مدلول عليها بالأداة "**أوَ**" أما حين تكون القوة المستلزمة لا دالٌ صوريٌ لها (إن على مستوى الصرف أو التركيب أو التنغيم) فيمثل لها في بنية تحتية مستقلة تنتج عن إجراء قواعد القالب المنطقي الاستدلالية. فإذا أخذنا، كمثال، الجملة (51):

(51) هل تصاحبني إلى بيت خالد؟

التي تعني، على الاستلزام، التماس من المتكلم إلى المخاطب أن يصاحبه إلى بيت «**خالد**»، كانت مسطرةُ رصد هذه القوة المستلزمة هي التالية: يؤّشر للقوة الحرفية السؤال، باعتبارها مدلولا عليها بصيغة الجملة، في البنية التحتية الممثل لها في القالب النحوي؛ وتُشتق البنية التحتية التي يؤشر فيها للقوة المستلزمة الالتماس في القالب المنطقي عن طريق قواعد استدلالية ترصد العمليات الذهنية التي يقوم بها المخاطب للانتقال من مجرد السؤال إلى الالتماس.

هذا الاقتراح يستمد مقومات وروده من أن القوة الثانية في الحالتين معا هي القوة الغالبة بحيث لا يمكن أن نقول، كما هو الشأن بالنسبة للجملة (47)، إن العبارتين (50) و(51) تتأرجحان بين الدلالة عل السؤال والدلالة على الإنكار أو الالتماس، وبحيث لا يمكن أن نقول، لذلك، إننا أمام حالة التباس إنجازي.

4-2-4- التأويل ورفع الالتباس:

نقصد برفع الالتباس عملية انتقاء قراءة واحدة من بين القراءات المتعددة التي تحتملها العبارة الواحدة.

بهذا المعنى يمكن أن نقول إن العبارات (1 أ) و(1 ب) و(1 ج) و(1 د) رُفعَ التباسُها في حالة ترجيح إحدى قراءتيها أي، بالتوالي، (2 أ) أو (2 ب)، (3 أ) أو (3 ب)، (4 أ) أو (4 ب)، (5 أ) أو (5 ب).

وتتم عملية الانتقاء هذه، بوجه عام، عبر وسيلتين اثنتين: **السياق** (القبلي أو البعدي أو هما معا) **والمقام**. وسيلتا الانتقاء هاتان تشتغلان داخل نموذج مستعمل اللغة الطبيعية بالشكل التالي:

(1) يتمثل لما يسمى عادة بالسياق – باعتباره مجموعة العبارات التي تسبق عبارة ما ومجموعة العبارات التي تليها في نص ما – **في القالب النحـــوي** في شـــكل البنيات التحتية (مصوغة حسب مقترحات النحو الوظيفي) للعبارات اللغوية السابقة والعبارات اللغوية اللاحقة. التمثيل التحتي لكل نص إذن هو سلســـلة من البنيات التحتية للعبارات التي تؤلف النص. وتُعد سياقا تحتيا لكل بنية تحتية سلسلة البنيات السابقة وسلسلة البنيات اللاحقة.

(2) وتضطلع بالتمثيل لما يسمى المقام (بمعنييه الواسع والضيق) القوالب الأخـــرى خاصة القالب المعرفي والقالب الإدراكي والقالب الاجتماعي، التي تُمدُّ المؤوّل (= المتلقي) بالمعلومات المتعلقة بالمعارف العامة عن العالم الخارجي والمدركاتُ الحسية (= البصرية، السمعية...) التي تكتنف موقف التواصل والمعلومات التي تتعلق بأوضاع المتخاطبين الاجتماعية.

وقد يستوجب التأويلُ الكافي للعبارة استخدام كـــلّ مـــن المعلومـــات الســـياقية والمعلومات المقامية فتشتغل آنذاك القوالب الأربعة جميعها متضافرة لتحديد معنى العبارة.

لنر الآن كيف يمكن أن تشتغل القوالب المذكورة في انتقاء المعنى الوارد ورفع الالتباس: ترد العبارة المحتملة – بالقوة – لأكثر من معنى واحد في خطاب متكامل مشفوعة بسلسلة عبارات تسبقها أو سلسلة عبارات تلحقها أو بالسلسلتين معـــا. مثال ذلك العبارة «**قذف خالد بكرا**» في النص المبسط التالي:

(52) تشاجر الجاران خالد وبكر فقذف خالد بكرا فأصاب الحجر رأسه.

تتألف (52) من جمل ثلاث يمكن إرجاعها إلى البنيات التحتية الثلاث التالية:

(53) [خب وي: [سي: [ثب مض وي: [تا ش.ج.ر. {تفاعل} ف
(ع2 ذ سي: جار، (خالد وبكرا)) منف فا مح]] بؤجد]]].
و[خب **وي**: [سي: [ثب مض ويُ: [تا [ق.ذ.ف. {**فَعَلْ**} ف
(ع1 ذ سي: خالد) منف فا مح
(ع1 ث سع: بكر) متق مف]] بؤجد]]].
و[خب **وي**": [سي": [ثب مض وي": [تا ص.و.ب. {**أفعَل**} ف
(ع1 ذ سح: (حجر) قو فا
(ع1 ث سح: رأس، (ع1 ذ سع)) متق مف]] بؤجد]]]].

وقد مر بنا أن الجملة «**قذف خالد بكرا**» عبارة ملتبسة من حيث إن محمولها «**قذف**» يحتمل معجميا معنيين اثنين، «**رمى بشيء**» و«**شتم**» وأن تأويلها يتم عن طريق إرجاعها إلى البنية (39) التي تحتمل أحد المعنيين الممثل لهما في البنيتين التأويليتين (40) و(41). وتُنتَقي البنية التأويلية (40) في حين أن البنية التأويلية (41) تلغى بموجب البنية التحتية للجملة الثالثة في النص (52)، أي الشق الثالث من البنية التحتية (53). ومن الواضح هنا أن انتقاء البنية (40)، وإلغاء البنية (41)، كتأويل دلالي للجملة «**قذف خالد بكرا**» يتم على أساس أن البنية التي **تناسب** الشق الثالث من (52) هي البنية (40) لا البنية (41). يكمن **التناسب**، بوجه عام، في وجود سمة (أو سمات) تتقاسمها بنيتان (أو سلسلة من البنيات). فالتناسب القائم بين الشق الثالث من البنية التحتية (53) والبنية التأويلية (40)، مثلا، يكمن في التناظر الدلالي الحاصل بين الموضوع (س ح) في (53) واللاحق (ص1) في (40).

ويمكن تعميم مسطرة الانتقاء هذه على أنواع الالتباس الأخرى كالالتباس البنيوي وأنماط الالتباس التداولي الثلاثة مع الفارق التالي: يتم الانتقاء، في حالة الالتباس الدلالي، كما بينا، بين بنيات تأويلية لنفس البنية التحتية كما هو شأن البنيتين (40) و(41) بالنسبة إلى البنية التحتية للجملة «**قذف خالد بكرا**»؛ أما في حالات الالتباس الأخرى فإن عملية الانتقاء تتم بين بنيات تحتية متعددة. مثال ذلك، أن الجملة (42) المكررة هنا للتذكير:

(42) ستتزوج هند مصريا.

والتي تحتمل كما رأينا، قراءتين إحاليتين اثنتين، قراءة إطلاقية وقراءة تقييدية، تترجح قراءتها الثانية حين ترد في سياق كاشف[1] كالسياق التالي:

(54) ستتزوج هند مصريا. وقد تعرفت عليه حين كانت تدرس في الكلية.

إذا ما أرجعنا النص (54) إلى بنيته التحتية أمكن انتقاء البنية (44) دون البنية (43)، لكونها البنية التي تناسب البنية التحتية للجملة الثانية من النص، أي «**وقد تعرفت عليه... في الكلية**».

(1) يمكن أن تميز بين سياقين: سياق «**كاشف**» يرفع الالتباس وسياق «**كاتم**» سيقي عليه ويضمن استمراره.

ومن أمثلة ذلك، كذلك، أن الجملة (47) المعاد سوقها هنا:

(47) **لماذا رجعت؟!**

والتي تأخذ، خارج السياق، إما القوة الإنجازية السؤال أو القوة الإنجازية الإنكار، تصبح حاملة للقوة الثانية إذ ما وُضعت في سياق كالسياق التالي:

(55) لماذا رجعت! لا أحد من الحاضرين يرغب في رؤيتك الآن!

وحين يُرجَع النص (55) إلى بنيته التحتية يتم انتقاء البنية (49) يحكم تناسبها والبنية التي تمثّل للجملة «**لا أحد من الحاضرين يرغب في رؤيتك الآن**».

لنفترض الآن أن العبارة الملتبسة المراد تأويلها واردة منفردة، مشكّلة، وحدها خطابا كاملا بحيث لا تسبقها أو تلحقها عبارة (أو عبارات) أخرى.

في هذه الحالة، يلجأ المخاطب (أو المؤوّل بجه عام) إلى المعلومات التي توفّرها القوالب الأخرى والتي من شأنها أن تسعف في رفع الالتباس وتأويل العبارة التأويل الملائم. وتتم هذه العملية بالشكل التالي:

يُمثّل في القالب النحوي، لمعنَيَي العبارة المعنية بالأمر (أو لمعانيها) في شكل بنيتين تحتيتين (أو بنيات تحتية) أو في شكل بنية تحتية مع بنيتين تأويليتين أو بنيات تأويلية (إذا كان الالتباس التباسا دلاليا) طبقا للمسطرة التي سلف تبيانها. ويُنظر بعد ذلك في أحد القوالب الثلاثة، القالب المعرفي والقالب الإدراكي والقالب الاجتماعي، أو فيها جميعها، لاستخراج المعلومة (أو المعلومات) الكفيلة بانتقاء البنية التحتية (أو البنية التأويلية) الواردة. هذه المعلومة، توجد، كما بينا، ممثلا لها في شكل بنية تحتية (في شكل بنية قضوية على وجه التحديد[1]) في أحد القوالب الثلاثة. وحين يتم استخراج هذه المعلومة، يتم بمقتضاها اختيار البنية التي تمثّل للمعنى المراد إيرادُه.

من أمثلة ذلك أن العبارة (42) قد ترد منفردة دون سياق لغوي (سابق ولا لاحق). حينذاك، يعد التمثيل، داخل القالب النحوي، لقراءتيها الإحالتين في شكل البنيتين التحتيتين (43) و(44)، يُنظر في قالب آخر للبحث عن المعلومة الرافعة

(1) ترد المعلومات المتوافرة في القالبين المعرف والاجتماعي، دوما، في شكل إخبارات بحيث يصبح التأشير للنمط الجملي أو القوة الإنجازية في البنيات التي تمثل لهذه المعلومات غير وارد.

للالتباس وليكن هذا القالب، مثلا، القالب المعرفي. إذا كان الأمر كذلك، توجد المعلومة الرافعة للالتباس الإحالي ممثلا لها في شكل بنية (قضوية) في هذا القالب على أساس أن من معارف المخاطب عن أحوال هند أنها ستتزوج أي مصري أو أنها ستتزوج مصريا بعينه. وعلى ضوء هذه المعلومة، أو على الأدق على ضوء البنية التي تمثل لهذه المعلومة في القالب المعرفي يتم انتقاء إما البنية التحتية (43) أو البنية التحتية (44).

ومن أمثلة ذلك أيضا أن الجملة (56):

(56) انظر إلى عيني هند!

على اعتبار أنها لا سياق لغوي لها (= ليست مسبوقة ولا ملحوقة بجمل أخرى)، تستوجب إرجاعها إلى بنية تأولها بنيتان اثنتان تمثلان لقراءتها على أساس أن «**عيني**» تعني «**مقلتي**» ولقراءتها على أساس أنها تعني «**جاسوسي**». ولرفع التباس (56)، ينظر في القالب الإدراكي (= الذي يمثل لمقام التواصل الحسي) فتؤخذ المعلومة التي من شأنها ترجيح إما القراءة الأولى وانتقاء البنية التي تمثّل لها أو القراءة الثانية وانتقاء البنية المطابقة لها.

من هذا العرض عن تأويل العبارات الملتبسة نستخلص ما يلي:

(1) يدخل تأويل العبارات الملتبسة في إطار المسطرة العامة التي تحكم تأويل العبارات اللغوية بوجه عام بحيث لا يُحتاج إلى جهاز إضافي لرفع التباس هذا الضرب من العبارات؛

(2) يتم رفع الالتباس عن طريق انتقاء بنية تحتية واحدة من بين البنيات التحتية المحتملة أو بنية تأويلية واحدة من ضمن بنيات تأويلية ممكنة؛

(3) تُنتقى البنية الواردة مع إلغاء البنيات الأخرى على ضوء معلومات تستقى من القالب النحوي ذاته أو من القوالب الأخرى أو من هذه القوالب مجتمعة؛

(4) قد يُكتفى بالمعلومات المتوافرة في القالب النحوي إذا وردت العبارةُ المرومُ تأويلها في نص مشفوعةٌ بسلسلة عبارات سابقة وسلسلة عبارات لاحقة ويُلجأ إلى قالب آخر (أو قوالب أخرى) لاستقاء المعلومة الكاشفة في حالة ورود العبارة منفردة:

(5) يتم انتقاء البنية الواردة وإلغاء البنيات الأخرى على أساس التناسب القائم بين هذه البنية والبنية التي تمثل للمعلومة المستقاة من القالب النحوي أو من قالب آخر.

4-3- الإلتباس المقصود:

تقدّم أن ما نعنيه بالالتباس المقصود هو إيراد المتكلم للعبارة الواحدة محتملة لأكثر من معنى واحد على أساس ألا يتم انتقاء أي من المعاني المحتملة انطلاقا من السياق اللغوي (= ما يسبق العبارة وما يلحقها) أو من المقام. ورأينا أن الفرق بين الالتباس المقصود والالتباس العرضي كامن أساسا في كون الالتباس الأوّل، كما تدل على ذلك تسميته، ظاهرة إرادية يقصد إليها المتكلم قصدا ويعمل، بالتالي، على تجنيد كل من السياق والمقام في ضمان استمرارها عبر الخطاب بكامله. وتقدم كذلك أن من أمثلة الالتباس المقصود العبارات المتحجرة التي تُورَد في سياقات أو مقامات تحتمل فيها كلا من معناها الحرفي ومعناها الإجمالي كما هو شأن العبارة «**كثير الرماد**» واردةٌ في النص (30) المكرر هنا للتذكير:

(30) كنت أعلم أن هندا كثيرة الرماد لكني لم أكن أعلم أن بمطبخها هذا العدد الهائل من القدور.

لنَر الآن كيف يمكن أن نرصد الخصائص الدلالية لهذا الضرب من العبارات في إطار المسطرة التأويلية العامة التي رسمناها في المباحث السابقة، ولنتمكن من المطلوب بتعين أن نميز بين مراحل ثلاث، في حياة الفئة من العبارات: (1) مرحلة ما قبل التحجر أو المرحلة المجازية و(ب) مرحلة التحجر و(ج) مرحلة فك التحجر.

4-3-1- مرحلة ما قبل التحجر:

في هذه المرحلة تحمل العبارة دلالتها الحرفية التي هي دلالات مكوناتها مضموما بعضها إلى بعض. فالعبارة «**كثير الرماد**»، مثلا، حين تُسنَد إلى شخص ما تعني مجموع ما يعنيه مكوناها «**كثير**» و« **رماد**»، أي أن هذا الشخص يوجد ببيته رماد كثير. على هذا الأساس، يمثل للمعنى الحرفي للعبارة (57) باعتباره المعنى اللغوي، في القالب النحوي، في شكل البنية التحتية (58):

(57) هند كثيرة الرماد.

(58) [خب وي: [سي: [ثب حض وي: [غ تا [{كثيرة الرماد} ص (ع1 ث س1: هند) متض فا مح]]] بؤجد]].

ويُمثّل لمعنى (58) في البنية التأويلية (59):

(59) [خب وي: [سي: [ثب حض وي: [غ تا [{(ع1 ذ س1: بيت) (ع1 ث سك: هند)) مـــك}] (ع ج ث س2: ((بقيـــة) (ع1 ذ ســـح: احتراق): كثير)) متض]]]].

في هذه المرحلة ذاتها، يحصل أن تستعمل العبارة للدلالة على معـــنى مجـــازي، مباين لمعناها الحرفي. ذلك شأن العبارة، مثلا، التي نقلت من معناهـــا الحـــرفي إلى الدلالة «**كِنايَة**»، على كل شخص من صفاته أنه «**مضياف**». في هذه الحالة، يُمثّل للمعنى الحرفي للعبارة، في القالب النحوي، في شكل بنية تأويليـــة كالبنيـــة (59) بالنسبة للعبارة «**كثير الرماد**» ويتم اشتاق المعنى المجازي، كما سبق أن بيّنا، عـــن طريق قواعد القالب المنطقي الاستدلالية. هذه القواعد الاستدلالية، يمكن أن تصاغ بكيفية تقريبية، بالنسبة لهذه العبارة كما يلي[1]:

(60) أ – «في بيت هند رماد كثير؛
كثر الرماد في بيت ما دليل على كثرة الطبخ؛
إذن هند تكثر من الطبخ في بيتها».
ب – «هند تكثر من الطبخ في بيتها؛
«الإكثار من الطبخ علامة على استقبال كثرة الضيوف؛
إذن، هند مضياف»

ويمكن التمثيل لخرج القاعدتين (60 أ – ب) في البنية التالية:

(61) [خب وي: [سي: [ثب مض وي: [غ تا [{مضياف} ص (ع1 ث س1: هند) متض فا مح]] بؤجد]].

4-3-2- مرحلة التحجر:

في غالب الأحوال، تؤدي كثرة استعمال العبارة بمعناها المجازي إلى التحجـــر. وتأخذ هذه الظاهرة شكل مسلسل أبرز مراحله مراحل ثلاث:

(أ) تتوارد، في نفس الحقبة، عبارتان اثنتان تُستعملان للدلالة على نفس المعـــنى: عبارة دالة على هذا المعنى بحكم الوضع وعبارة دالة عليه مجازا. مثال ذلـــك توارد العبارتين «**مضياف**» و«**كثير الرماد**»، في حقبة مـــا، للدلالـــة علـــى

(1) انظر تفصيل الاستدلال المؤدي إلى مالكناية "**مضياف**" في "**مفتاح العلوم**" للسكاكي.

الكرم. في هذه المرحلة، نكون أمام عبارتين متنافستين، عبارة غير موسومة (=«**مضياف**») وعبارة موسومة وهي العبارة الدالة على المعنى المقصود دلالةَ مجاز.

(ب) تفقد العبارة الموسومةُ موسوميتها تدريجيا، بكثرة الاستعمال، فتنزع العبارة غير الموسومة الأصلية إلى أن يندُرَ استعمالها وقد تُهمَل إهمالا.

(ج) أما في المرحلة الثالثة من مسلسل التحجر، فإن عبارة موسومة جديدة تظهر إلى جانب العبارة فاقدة الوسم، بعد أن تكون العبارة الأصلية قد تُرِك استعمالها تماما.

ولنلاحظ أن مسلسل التحجر ليس من الضروري أن يبلغ المرحلة الثالثة، كما هو شأن العبارتين «**مضياف**» و«**كثير الرماد**» اللتين تظلان مستعملَتين معا رغم فقد العبارة الثانية وسمَها كتعبير مجازي على الكرم وحسن الضيافة.

ويمكن التمثيل لمبدإ هذا كما يلي:

(62) نقل الوسم:

	موسوم	غير موسوم	مهمل
أ- **مرحلة أولى:**	ع2	ع1	
ب- **مرحلة ثانية:**	...	ع2	(ع1)
ج- **مرحلة ثالثة:**	ع3	ع2	...

حيث: ع = عبارة

أثناء مسلسل نقل الوسم وبالضبط في نهاية المرحلة الثانية إلى ما بعد، يتم تحجر العبارة الفاقدة لوسمها. ويظهر ذلك في أمرين أساسين هما: **أولا**، فقدان المعنى الحرفي بحيث يصبح المعنى الإجمالي مباينا لمعاني مكونات العبارة مضموما بعضها إلى بعض **وثانيا**، عدم تقبل العبارة للتغييرات البنيوية التي تحتملها باقي العبارات كالحذف والنقل والإضافة وغيرها. فالعبارة «**كثير الرماد**»، مثلا، يتم تحجر معناها المجازي حين تفقد رسمها فيصبح هذا المعنى هو معناها الوضعي بعد أن يُعلّق معناها الحرفي وتصبح العبارة، نتيجة ذلك، غير قابلة لأي تغيير بنيوي كما يتبين من الجمل التالية:

(63) أ – هند رمادها كثير

ب – هند كثيرة الرماد والجمر

ج – هند وافرة الرماد

د – هند كثيرة الأرمدة

من الواضح أن لا جملة من الجمل (63) يمكن أن تُفهم على أساس أنها تعبر عن كرَم هند وسرّ ذلك التغييرُ الذي لحق العبارة «**كثير الرماد**».

حين تتحجر العبارة يُقتَرح في النحو الوظيفي، كما تقدّم، أن يمثل لها في مدخل معجمي يمتاز بأمرين: احتوائه لعناصر العبارة على الهيئة التي تُستعمل بها وكون الإطار الحملي الذي يشكّل التعريف الدلالي يُمثّل للمعنى الإجمالي المباين لمعاني عناصر العبارة. على هذا الأساس يكون المدخل المعجمي للعبارة «**كثير الرماد**» هو المدخل (64):

(64) {كثير (الرماد)} ص (س1: <إنسان>) متض

= ت = مضياف ص (س 1) متض

4-3-3- مرحلة فك التحجر:

يمكن أن تسترجع العبارة المتحجرة معناها الحرفي الأصلي. ويتم ذلك بطريقتين: إما بكسر بنيوي (نقل أو إضافة أو تعويض) كما حصل في الجمل (63 أ – د) أو باستحضار المعنى الأصلي عن طريق السياق أو المقام كما هو الشأن في (30) المكررة هنا للتذكير:

(30) كنت أعلم أن هندا كثيرة الرماد لكني لم أكن أعلم أن بمطبخها هذا العدد الهائل من القدور.

في الحالة الأولى، يؤدي التغيير البنيوي إلى فك تحجر تام بحيث يُلغَى المعنى الإجمالي لفائدة المعنى الحرفي. أما في الحالة الثانية فيحصُل إحياء المعنى الحرفي مع الإبقاء على المعنى الإجمالي فتكون العبارة بذلك عبارة ملتبسة تحتمل المعنيين معا. في هذا الضرب من الاستعمالات يحرص المتكلم على أن يظل السياق والمقام حافظين للقراءتين، القراءة الحرفية والقراءة الإجمالية. لرصد هذا الالتباس، باعتباره التباسا مقصودا، يمثل، في القالب النحوي ذاته، للبنية التحتية للعبارة المفكوك

تحجُّرها ويتم تأويل هذه البنية نفسها ببنيتين تأويليتين ترصد أولاهما المعنى الإجمالي وثانيتهما المعنى الحرفي. فالتمثيل التحتي للعبارة «**هند كثيرة الرماد**»، كما وردت في النص (30)، يشمل البنية التحتية (58) والبنيتين (61) و(59) كبنيتين تأويليتين ترصدان المعنى الإجمالي والمعنى الحرفي على التوالي.

نلاحظ أن هذه الطريقة في رصد معنيي العبارة المفكوك تحجرها تدخل في المسطرة العامة المرسومة لتأويل العبارات الملتبسة بوجه عام مع فارق أنه لا يتم انتقاءُ لأيّ من البنيتين التأويليتين اللتين تظلان واردتين بالنظر إلى الخطاب كاملا. وتقوم البنيات الثلاث، البنية التحتية والبنيتان التأويليتان، بالمهام التالية:

(1) تشكّل البنية التحتية (البنية (58) بالنسبة للجملة «**هند كثيرة الرماد**») مصدر اشتقاق الجملة باعتبارها توفر المعلومات التي تقتضيها قواعد التعبير؛

(2) وتقوم البنيتان التأويليتان، إضافة إلى دورها في التأويل الدلالي، بتحديد ما يلائمهما كلتيهما من العبارات التي يمكن أن تساوق العبارة المعينَة بالأمر على اعتبار أن هذه العبارات إما تناسب المعنى الإجمالي أو المعنى الحرفي أو تُناسبهما معا.

(3) وتضطلع البنية التأويلية التي تمثل للمعنى الإجمالي (البنية (61)، مثلا)، إضافة إلى مهمتيها التأويلية والسياقية، بالتأشير إلى أن العبارة لا تقبل ما تقبله العبارات العادية من تغييرات بنيوية (كالنقل والإضافة والتعويض). فهي بمثابة قيد يضبط قواعد إسناد الوظائف التداولية (خاصة وظيفة بؤرة المقابلة) والقواعد الصرفية وقواعد ترتيب المكونات باعتبار أن العناصر المتحجرة لا تُبَأْرُ ولا يغيرمن ترتيبها المحدد في المدخل المعجمي ذاته. ولنلاحظ، بهذا الصدد، أن هذه المهمة لا تُعدُّ واردة إلا في حالة العبارات التي فُكّ تحجرها بإحياء معناه الحرفي.

لعل المسطرة التي نقترحها لرصد ظاهرة الالتباس في اللغة العربية (وفي اللغات الطبيعية عامة) تستجيب للمقتضيات الأساسية التالية.

(1) إنها تفي بوصف جميع أنماط الالتباس، الدلالي منه والبنيوي والتداولي؛

(2) إنها تميز بين الالتباس العرضي والالتباس المقصود متيحة بذلك رصد الالتباس في الخطاب العادي وفي الخطابات الموسومة كالخطاب الأدبي؛

(3) إنها تتيح استخدام إواليات واحدة في تأويل العبارات اللغوية الملتبس منها وغير الملتبس؛

(4) وتستطيع بفضل استخدامها لقوالب مختلفة، إضافة إلى القالب النحوي، أن تُدرج في عملية التأويل عناصر غير لغوية يستلزمها التأويل الكافي والملائم كالعناصر المسماة تقليدا العناصر «المقامية»؛

(5) وبفضل استعمال هذه القوالب لنفس "اللغة" (بنيات تحتية موحّدة)، ترقى مسطرة التأويل هذه إلى قدر معقول من الصورنة، ومن شان ذلك أن يكسبها القدرة على صورنة ما هو غير لغوي أيضا ويجعلها، بذلك، مسطرة قابلة للحوسبة.

يظل ما اقترحناه، مع ذلك، يتطلب مزيدا من البحث لتعميق مسطرة التأويل خاصة فيما يتعلق بمختلف أنماط القرائن السياقية وغير السياقية الرافعة للالتباس أو المحافظة على اسمراره في نص متكامل وكيفية صورنتها في إطار نموذج مستعمل اللغة الطبيعية ككل.